

محضر اجتماع المجلس الإقليمي لسطات

في إطار دورة استثنائية

بتاريخ 29 يوليوز 2025

محضر اجتماع المجلس الإقليمي لسطات في إطار الدورة الاستثنائية بتاريخ 29 يوليوز 2025

جلسة فريدة:

طبقا لمقتضيات المادة 38 من الظهير الشريف رقم 1-15-84 الصادر في 20 من رمضان 1436 هـ (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-112 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم، انعقد بمقر إقليم سطات، اجتماع للمجلس الإقليمي لسطات في إطار الدورة الاستثنائية لشهر يوليوز يوم الثلاثاء 04 صفر 1447 هـ الموافق ل 29 يوليوز 2025 م على الساعة العاشرة والنصف صباحا، تحت رئاسة السيد مسعود أوسار رئيس المجلس الإقليمي بحضور ممثل السلطة الإقليمية.

* العدد القانوني لأعضاء المجلس الإقليمي : 23 عضوا

* المزاولون مهامهم : 23 عضوا

* الأعضاء الحاضرون : 17 عضوا وهم السادة :

رئيس المجلس الإقليمي لسطات	- مسعود أوسار
النائب الأول للرئيس؛	- يوسف لعيلي
النائبة الثالثة للرئيس؛	- رشيدة نفيغ
كاتب المجلس؛	- الصديق بعزاوي
رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة؛	- المختار سجاج
نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة؛	- حجاج خربوش
رئيس لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة؛	- محمد ضعلي
نائب رئيس لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة؛	- وديع المهدي
رئيس لجنة التنمية القروية والحضرية وإنعاش الاستثمارات والماء والطاقة والبيئة؛	- هشام طالبي
نائبة رئيس لجنة التنمية القروية والحضرية وإنعاش الاستثمارات والماء والطاقة والبيئة؛	- شيماء الصخري
رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة؛	- أسماء معطاوي
عضوة مستشارة	- حاجبة اعبودو
عضو مستشار؛	- مليكة بداوي
عضو مستشار؛	- خضراء الداودي رغيوي
عضو مستشار؛	- العربي شريعي
عضو مستشار؛	- سعيد وديع
عضو مستشار.	- محمد الحميدي

* الأعضاء المتغيبون بعذر (06 أعضاء) وهم السادة : - محمد مريوت: النائب الثاني للرئيس - نزهة بنعزوز: عضوة مستشارة - أمينة نجاري : عضوة مستشارة - فريد بن الأحمر: نائب كاتب المجلس - العربي هرامي: عضو مستشار - عبد الرزاق الناجح: عضو مستشار.

كما حضر هذا الاجتماع، السيد رئيس قسم الجماعات الترابية بالعمالة و السيد المدير العام للمصالح والسادة رؤساء المصالح بالمجلس الإقليمي وبعض ممثلي وسائل الإعلام.

وقد تضمن جدول الأعمال النقاط التالية:

- 1 - التداول بشأن مشروع اتفاقية دفع مبلغ 600.960,00 درهم بين المجلس الإقليمي لسطات ومؤسسة التعاون بين الجماعات "البيئة والتنمية المستدامة".
- 2 - التداول بشأن إلغاء وإعادة برمجة اعتمادات بميزانية التجهيز.
- 3 - التداول بشأن مشروع اتفاقية شراكة تتعلق بتمويل وإنجاز برنامج التنمية المندمجة بجماعة سطات برسم سنوات 2025-2028.

في البداية وبعد توفر النصاب القانوني والإشارة إلى تغيب باقي الأعضاء بعذر وموافقة المجلس الإقليمي على ذلك، افتتح السيد رئيس المجلس الإقليمي الجلسة بالكلمة التالية:

" يشرفني في البداية بعد توفر النصاب القانوني أن أفتتح أشغال الدورة الاستثنائية للمجلس الإقليمي بتاريخ 29 يوليوز 2025، التي تم عقدها بطلب من السلطة الإقليمية، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 38 من القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم، وأن أرحب:

- بالسيد ممثل السلطة الإقليمية

- بالسيدات والسادة أعضاء المجلس الإقليمي

- بالسادة رؤساء الأقسام والمصالح الإقليمية

- بالسادة ممثلو وسائل الإعلام

- بالسيدات والسادة الحضور

كما اشكر الجميع على تلبية الدعوة لحضور اشغال هذه الدورة، التي نتمنى ان تعود نتائجها بالخير العميم على مجموع ساكنة هذا الإقليم، خاصة وأنها تتزامن مع استعداد الشعب المغربي لتخليد الذكرى السادسة والعشرون لتربع جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده على عرش أسلافكم الميامين.

ويتضمن جدول اعمال هذه الدورة 3 نقط كلها مقترحة من طرف السلطة الإقليمية وهي:

- 1 - التداول بشأن مشروع اتفاقية دفع مبلغ 600.960,00 درهم بين المجلس الإقليمي لسطات ومؤسسة التعاون بين الجماعات "البيئة والتنمية المستدامة".
- 2 - التداول بشأن إلغاء وإعادة برمجة اعتمادات بميزانية التجهيز.
- 3 - التداول بشأن مشروع اتفاقية شراكة تتعلق بتمويل وإنجاز برنامج التنمية المندمجة بجماعة سطات برسم سنوات 2025-2028.

لذلك، وفي حالة عدم تسجيل أي تدخل او نقطة نظام، ننتقل إلى دراسة النقاط المدرجة بجدول أعمال هذه الجلسة.

النقطة الأولى: التداول بشأن مشروع اتفاقية دفع مبلغ 600.960,00 درهم بين المجلس الإقليمي لسطات ومؤسسة التعاون بين الجماعات "البيئة والتنمية المستدامة":

العرض:

أخذ الكلمة السيد رئيس المجلس الإقليمي، الذي أوضح أن هذه النقطة تم إدراجها بجدول الأعمال باقتراح من السلطة الإقليمية ثم أعطى الكلمة للسيد رئيس لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة من أجل تقديم بعض المعطيات المتعلقة بمشروع الاتفاقية.

وفي تدخله قدم السيد رئيس اللجنة بعض المعطيات المتعلقة بمشروع هذه الاتفاقية وهي

كالتالي:

أهداف الاتفاقية :

تهدف هذه الاتفاقية إلى دفع اعتماد مالي متأتي من المبلغ المدفوع للمجلس الإقليمي في إطار البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمشابهة لها (PNDM)، من طرف المجلس الإقليمي لسطات، لفائدة مؤسسة التعاون بين الجماعات "البيئة والتنمية المستدامة".

التزامات المجلس الإقليمي لسطات:

يلتزم المجلس الإقليمي لسطات بدفع اعتماد قدره 600.960,00 درهم دفعة واحدة لميزانية مؤسسة التعاون بين الجماعات "البيئة والتنمية المستدامة" فور التأشير على هذه الاتفاقية. التزامات مؤسسة التعاون بين الجماعات "البيئة والتنمية المستدامة":
تلتزم مؤسسة التعاون بين الجماعات "البيئة والتنمية المستدامة" بتخصيص الاعتمادات المحولة لتمويل تنفيذ المخطط الإقليمي للنفايات المنزلية والمشابهة لها وفق نتائج الدراسة المنجزة في هذا الشأن.

المناقشة:

بعد فتح باب المناقشة أعطيت الكلمة للسيد رئيس قسم الجماعات الترابية، الذي ذكر بأن مبلغ 600.960,00 درهم المراد تحويله إلى مؤسسة التعاون بين الجماعات "البيئة والتنمية المستدامة" يرجع مصدره من كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة التي سبق لها أن قامت بتحويل مبلغ 1.500.000,00 درهم، لفائدة الميزانية الإقليمية من أجل إنجاز المخطط المديرى لتدبير النفايات المنزلية بإقليم سطات، والمندرج في إطار البرنامج الوطني للنفايات الصلبة، بناء على اتفاقية شراكة مبرمة خلال سنة 2011 بين وزارة الداخلية وكتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة وإقليم سطات، باعتباره صاحب المشروع، حيث تم إبرام صفقة في الموضوع بمبلغ إجمالي قدره 899.040,00 درهم، وبقي من المبلغ الأصلي مبلغ 600.960,00 درهم، الذي لا يمكن للمجلس الإقليمي التصرف فيه، وبالتالي فإنه يتعين إلغاؤه وإعادة برمجته كمدفوع لفائدة مؤسسة التعاون بين الجماعات "البيئة والتنمية المستدامة".

ونظرا لعدم تسجيل أي تدخل، قام السيد رئيس المجلس الإقليمي بعرض مشروع الاتفاقية على أنظار المجلس الإقليمي من أجل التصويت، حيث تمت المصادقة عليه بإجماع الأصوات المعبر عنها (17 صوتا).

المقرر المتخذ:

- مقرر عدد 117 بتاريخ 2025/07/29.

النقطة المتعلقة بالتداول بشأن مشروع اتفاقية دفع مبلغ 600.960,00 درهم بين المجلس الإقليمي لسطات ومؤسسة التعاون بين الجماعات "البيئة والتنمية المستدامة".

إن المجلس الإقليمي لسطات المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 2025/07/29.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة المادة 44 منه؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالتداول بشأن مشروع اتفاقية دفع مبلغ 600.960,00 درهم بين المجلس الإقليمي لسطات ومؤسسة التعاون بين الجماعات "البيئة والتنمية المستدامة"؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الأعضاء الحاضرين في الجلسة: 17

عدد الأصوات المعبر عنها : 17

عدد الأعضاء الموافقين : 17

- عدد الأعضاء الراضين 00:

- عدد الممتنعين عن التصويت 00:

يقرر ما يلي:

صادق السادة الأعضاء المجلس الإقليمي لسلطات بالإجماع على اتفاقية دفع مبلغ 600.960,00 درهم بين المجلس الإقليمي لسلطات ومؤسسة التعاون بين الجماعات "البيئة والتنمية المستدامة"، والتي جاءت على الشكل التالي:

ديباجة

- بناء على القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم؛
- بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛
- بناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر بتاريخ 23 نونبر 2017 بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات؛
- بناء على المرسوم رقم 2.17.450 صادر بتاريخ 23 نونبر 2017 بسن نظام للمحاسبة العمومية للعمالات والأقاليم ومجموعاتها؛
- بناء على مقرر المجلس الإقليمي لسلطات المتخذ برسم دورته الاستثنائية المنعقدة بتاريخ، بشأن الموافقة على مشروع اتفاقية بين المجلس الإقليمي لسلطات ومؤسسة التعاون بين الجماعات "البيئة والتنمية المستدامة" لدفع اعتمادات؛
- بناء على مقرر مجلس مؤسسة التعاون بين الجماعات "البيئة والتنمية المستدامة" المتخذ برسم دورته الاستثنائية المنعقدة بتاريخ، بشأن الموافقة على مشروع اتفاقية بين المجلس الإقليمي لسلطات ومؤسسة التعاون بين الجماعات "البيئة والتنمية المستدامة" لدفع اعتمادات؛
- تبعا لإحداث مؤسسة التعاون بين الجماعات "البيئة والتنمية المستدامة" بهدف خلق إطار لتدبير النفايات المنزلية والمشباهة لها من خلال تنفيذ المخطط الإقليمي المعد لهذه الغاية؛
- وتجسيدا لإرادة الطرفين في العمل على تفعيل المخطط الإقليمي لتدبير النفايات المنزلية والمشباهة لها.

تم الاتفاق بين المجلس الإقليمي لسلطات ومؤسسة التعاون بين الجماعات "البيئة والتنمية المستدامة"

على ما يلي:

الفصل الأول: أهداف الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية إلى دفع اعتماد مالي متأتي من المبلغ المدفوع للمجلس الإقليمي في إطار البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمشباهة لها (PNDM)، من طرف المجلس الإقليمي لسلطات، لفائدة مؤسسة التعاون بين الجماعات "البيئة والتنمية المستدامة".

الفصل الثاني: التزامات المجلس الإقليمي لسلطات

يلتزم المجلس الإقليمي لسلطات بدفع اعتماد قدره 600.960,00 درهم دفعة واحدة لميزانية مؤسسة التعاون بين الجماعات "البيئة والتنمية المستدامة" فور التأشير على هذه الاتفاقية.

الفصل الثالث: التزامات مؤسسة التعاون بين الجماعات "البيئة والتنمية المستدامة"

تلتزم مؤسسة التعاون بين الجماعات "البيئة والتنمية المستدامة" بتخصيص الاعتمادات المشار إليها في الفصل الثاني أعلاه لتمويل تنفيذ المخطط الإقليمي للنفايات المنزلية والمشباهة لها وفق نتائج الدراسة المنجزة في هذا الشأن.

الفصل الرابع: مدة الصلاحية

يسري مفعول هذه الاتفاقية بعد التأشير عليها من طرف السلطة المختصة وتنتهي صلاحيتها مباشرة بعد توصل مؤسسة التعاون بين الجماعات "البيئة والتنمية المستدامة" بالمبلغ المالي المشار إليه في المادة الثانية أعلاه.

الفصل الخامس: الفصل في النزاعات

يتم الفصل في النزاعات التي يمكن أن تنتج عن تنفيذ بنود هذه الاتفاقية بالطرق الودية، أو باللجوء إلى تحكيم السيد عامل إقليم سطات.

توقيع كاتب المجلس



الصديق بعزاوي

توقيع رئيس المجلس



مسعود أوسار

النقطة الثانية: التداول بشأن إلغاء وإعادة برمجة اعتمادات بميزانية التجهيز:

العرض:

أخذ الكلمة السيد رئيس المجلس الإقليمي، الذي أوضح أن هذه النقطة تم إدراجها بجدول الأعمال باقتراح من السلطة الإقليمية، وهي مرتبطة بالنقطة الأولى، ثم أعطى الكلمة للسيد رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة من أجل تقديم بعض التوضيحات في الموضوع. وفي تدخله ذكر السيد رئيس اللجنة بأن المبلغ المراد تحويله يندرج في إطار الاتفاقية الخاصة بإنجاز المخطط المديرى لتدبير النفايات المنزلية بإقليم سطات، تنفيذا للبرنامج الوطني للنفايات الصلبة، والمبرمة خلال سنة 2011 بين وزارة الداخلية وكتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة وإقليم سطات باعتباره صاحب المشروع، والتي التزمت بموجبها كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة بتمويل هذا المشروع بمبلغ 1.500.000,00 درهم، حيث تم فعلا تحويل هذا المبلغ إلى الميزانية الإقليمية خلال نفس السنة.

وتنفيذا لهذه الاتفاقية تم إبرام الصفقة تحت رق 2013/26 بشأن إعداد البرنامج المديرى لتدبير النفايات المنزلية بمبلغ إجمالي قدره 899.040,00 درهم، وبقي من المبلغ الأصلي مبلغ 600.960,00 درهم الذي يتعين إلغاؤه والذي كان مرصودا بالفصل 30.1010.10/11 المتعلق بالدراسات العامة وإعادة برمجته بالفصل 50.3030.20/22 كمدفوع لفائدة مؤسسة التعاون بين الجماعات " البيئة والتنمية المستدامة".

المناقشة :

بعد فتح باب المناقشة أعطيت الكلمة للسيد رئيس قسم الجماعات الترابية، الذي أوضح أنه نظرا لعدم قانونية القيام بالتحويلات من باب إلى باب، الشيء الذي يتطلب إلغاء الاعتماد من الباب 30 وإعادة برمجته بالباب 50 كمدفوع لفائدة مؤسسة التعاون بين الجماعات. ونظرا لعدم تسجيل أي تدخل، قام السيد رئيس المجلس الإقليمي بعرض النقطة المتعلقة بإلغاء وإعادة برمجة اعتمادات بميزانية التجهيز على أنظار المجلس الإقليمي من أجل التصويت، حيث تمت المصادقة عليها بإجماع الأصوات المعبر عنها (17 صوتا).

المقرر المتخذ:

- مقرر عدد 118 بتاريخ 2025/07/29.

النقطة المتعلقة بالتداول بشأن إلغاء وإعادة برمجة اعتمادات بميزانية التجهيز.

إن المجلس الإقليمي لسطات المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ

2025/07/29.

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة

المادة 44 منه؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالتداول بشأن إلغاء وإعادة برمجة اعتمادات بميزانية

التجهيز ؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الأعضاء الحاضرين في الجلسة: 17

عدد الأصوات المعبر عنها : 17

عدد الأعضاء الموافقين : 17

- عدد الأعضاء الراضين 00:

- عدد الممتنعين عن التصويت 00:

يقرر ما يلي:

صادق السادة أعضاء المجلس الإقليمي لسلطات بالإجماع على إلغاء اعتماد بمبلغ 600.960,00 درهم المرصود بالفصل 30.1010.10/11 المتعلق بالدراسات العامة وإعادة برمجته بالفصل 50.3030.20/22 كمدفوع لفائدة مؤسسة التعاون بين الجماعات " البيئة والتنمية المستدامة".

توقيع كاتب المجلس



الصادق بجزاوي

توقيع رئيس المجلس



مسعود أوسار

رئيس المجلس الإقليمي
للمنتجعات السياحية

مسعود أوسار



النقطة الثالثة: التداول بشأن مشروع اتفاقية شراكة تتعلق بتمويل وإنجاز برنامج التنمية المندمجة بجماعة سطات برسم سنوات 2025-2028:

العرض:

أخذ الكلمة السيد رئيس المجلس الإقليمي، الذي أوضح أن هذه النقطة تم إدراجها كذلك بجدول الأعمال باقتراح من السلطة الإقليمية، ثم أعطى الكلمة للسيد رئيس لجنة الشؤون القانونية والتعاون والشراكة من أجل تقديم بعض المعطيات المتعلقة بمشروع الاتفاقية.

وفي تدخله قدم السيد رئيس اللجنة بعض المعطيات المتعلقة بمشروع هذه الاتفاقية وهي كالتالي:

موضوع الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية إلى تمويل وإنجاز برنامج التنمية المندمجة لجماعة سطات خلال برسم سنوات 2025 - 2028.

تكلفة البرنامج ومساهمة أطراف الاتفاقية

تقدر الكلفة الإجمالية لإنجاز هذا البرنامج ب 815.000.000 درهم.
تتم مساهمة الأطراف المتعاقدة في إنجاز هذا البرنامج موضوع هذه الاتفاقية برسم سنوات 2025-2028 وفق البرمجة الزمنية التالية:

المساهمة بمليون درهم	سنة 2028	سنة 2027	سنة 2026	سنة 2025	الشركاء
115	12	41	47	15	وزارة الداخلية-المديرية العامة للجماعات الترابية
215	5	100	100	10	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
70	10	25	25	10	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
15		5	6	4	وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
14	1	5	5	3	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
33	1	15	15	2	وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة
40	5	15	15	5	وزارة التجارة والصناعة
35	3	15	15	2	وزارة الثقافة والشباب
5	1	1	2	1	وزارة النقل واللوجستيك
15	2	5	5	3	الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية
210	10	100	100	-	جهة الدار البيضاء سطات
10	1	4	4	1	المجلس الإقليمي لسطات
38	7	10	10	5	جماعة سطات
815	59	341	354	61	المجموع:

مكونات البرنامج

يشتمل برنامج التنمية المندمجة لجماعة سطات على المحاور التالية:

المحور الأول: التدبير الرقمي وتحسين جودة الخدمات ويحتوي هذا المحور على المشاريع المدرجة في الجدول التالي:

المشروع	مساحة المشروع/ المتر المربع	التكلفة بمليون درهم
بناء وتجهيز مركز التدبير الذكي للمجال الحضري	500	6
إحداث نظام رقمي للتشوير الذكي	-	6
إحداث نظام السقي الذكي للمناطق الخضراء	-	4
إحداث نظام التدبير الذكي للإنارة العمومية	-	4
إحداث نظام مراقبة الشوارع والفضاءات العمومية بالكاميرات	-	10

30	500	المجموع:
----	-----	----------

وتبلغ الكلفة الإجمالية لمشاريع هذا المحور 30.000.000 درهم توزع على المساهمين المعنيين على الشكل التالي:

المساهمة بملليون درهم	2028	2027	2026	2025	مصدر التمويل
5	1	1	2	1	وزارة الداخلية- المديرية العامة للجماعات الترابية
15	1	5	5	4	وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
3	-	1	2	-	جهة الدار البيضاء سطات
6	1	2	2	1	الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية
1	-	-	1	-	جماعة سطات
30	3	9	12	6	المجموع:

المحور الثاني: تحديث البنيات التحتية، ويتضمن المشاريع المدرجة في الجدول التالي:

التكلفة بملليون درهم	العدد	المشروع
144	8	تهيئة الطرق والتشجير على مسافة 15 كلم (شارع الحسن الثاني، شارع الجنرال الكتاني، شارع شنقيط، شارع الزرقطوني، شارع الجامعة، شارع النخيل، شارع بئر أنزران والطريق السياحية).
12	7	تهيئة وتزيين المدارات
20	8	الإضاءة العمومية للشوارع
49	11	تهيئة الأحياء ناقصة التجهيز
15	11	التشوير الأفقي والعمودي للشوارع
240	46	المجموع:

وتبلغ الكلفة الإجمالية لمشاريع هذا المحور 240.000.000 درهم توزع على المساهمين المعنيين على الشكل التالي:

المساهمة بملليون درهم	2028	2027	2026	2025	مصدر التمويل
50	5	20	20	5	وزارة الداخلية- المديرية العامة للجماعات الترابية
130	2	64	61	3	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
45	5	20	20	-	جهة الدار البيضاء سطات
6	1	2	2	1	الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية
9	2	3	3	1	جماعة سطات
240	15	109	106	10	المجموع:

المحور الثالث: إحداث وتهيئة المرافق العمومية، وذلك من خلال إنجاز المشاريع المدرجة في

الجدول التالي:

التكلفة بملليون درهم	مساحة المشروع/ المتر المربع	العدد	المشروع
26	260.733	93	تهيئة المساحات الخضراء
20	36.838	22	تهيئة الساحات العمومية
14	28.403	21	إحداث الساحات العمومية
15			تهيئة الغولف الملكي
04	14.496	30	تهيئة مواقف السيارات
06	1500	1	إحداث موقف سيارات تحت أرضي
15	30.000	1	بناء المحجز الجماعي
100	371.970	167	المجموع:

وتبلغ الكلفة الإجمالية لمشاريع هذا المحور 100.000.000 درهم توزع على المساهمين المعنيين على الشكل التالي:

المساهمة بمليون درهم	2028	2027	2026	2025	مصدر التمويل
20	2	5	10	3	وزارة الداخلية- المديرية العامة للجماعات الترابية
40	2	17	18	3	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
26	1	10	15	-	جهة الدار البيضاء سطات
10	1	4	4	1	المجلس الإقليمي لسطات
4	1	1	2	-	جماعة سطات
100	7	37	49	7	المجموع:

المحور الرابع: تهيئة المرافق الرياضية والترفيهية، وذلك من خلال إنجاز المشاريع المدرجة في الجدول التالي:

المشروع	العدد	مساحة المشروع/ المتر المربع	التكلفة بمليون درهم
إحداث مسبح مغطى	1	5000	25
إحداث ملاعب الرياضات المتعددة	-	-	5
إحداث فضاءات للألعاب الترفيهية	-	-	10
إحداث أكاديمية التبوريدة والفروسية	1	5000	15
إحداث حديقة متوسطة للحيوانات ومدينة ألعاب	1	80.000	80
المجموع:	-	-	135

وتبلغ الكلفة الإجمالية لمشاريع هذا المحور 135.000.000 درهم توزع على المساهمين المعنيين على الشكل التالي:

المساهمة بمليون درهم	2028	2027	2026	2025	مصدر التمويل
15	2	5	5	3	وزارة الداخلية- المديرية العامة للجماعات الترابية
30	1	13	14	2	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
25	2	10	10	3	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
14	1	5	5	3	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
44	4	20	20	-	جهة الدار البيضاء سطات
7	1	2	3	1	جماعة سطات
135	11	55	57	12	المجموع:

المحور الخامس: بناء المحطة المتكاملة للمواصلات على مساحة 18.124 متر مربع تقريبا من خلال إنجاز المشاريع المبينة بالجدول التالي:

المشروع	المساحة المبنية/ متر مربع	التكلفة بمليون درهم
بناء وتجهيز مكاتب المحطة المتكاملة للمواصلات	2.760	15
بناء موقف المواصلات	12.000	
بناء مرآب	1.124	
بناء موقف لسيارات الأجرة الصغيرة	650	
المساحة الخضراء	1.590	
المجموع:	18.124	15

وتبلغ الكلفة الإجمالية لمشاريع هذا المحور 15.000.000 درهم توزع على المساهمين المعنيين على الشكل التالي:

المساهمة بمليون درهم	2028	2027	2026	2025	مصدر التمويل
5	1	1	2	1	وزارة النقل واللوجستيك
					المكتب الوطني للسكك الحديدية
7	-	4	3	-	جهة الدار البيضاء سطات
					جماعة سطات
3	-	1	1	1	الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية
15	1	6	6	2	المجموع

المحور السادس: تهيئة وتنظيم الأنشطة الاقتصادية وفق المكونات المبينة الجدول التالي:

المشروع	العدد	مساحة المشروع/ المتر المربع	التكلفة بمليون درهم
تأهيل سوق نصف الجملة	1	10.000	30
تهيئة أسواق القرب	8	28.850	85
بناء وتجهيز سوق السمك	1	3.000	15
المجموع:	10	41.850	130

وتبلغ التكلفة الإجمالية لمشاريع تهيئة وتنظيم الأنشطة الاقتصادية 130.000.000 درهم توزع على المساهمين المعنيين على الشكل التالي:

المساهمة بمليون درهم	2028	2027	2026	2025	مصدر التمويل
45	8	15	15	7	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
40	5	15	15	5	وزارة التجارة والصناعة
40	-	20	20	-	جهة الدار البيضاء سطات
5	1	1	2	1	جماعة سطات
130	14	51	52	13	المجموع

المحور السابع: تهيئة المجالات الثقافية من خلال إنجاز المشاريع المبينة الجدول التالي:

المشروع	مساحة المشروع/ المتر المربع	التكلفة بمليون درهم
بناء مركز ثقافي متعدد التخصصات	5000	75
بناء وتجهيز مركز التفتح	500	5
المجموع:	5500	80

وتساهم الأطراف المتعاقدة في إنجاز المشاريع موضوع هذا المحور برسم سنوات 2025-2028 حسب البرمجة الزمنية التالية:

المساهمة بمليون درهم	2028	2027	2026	2025	مصدر التمويل
35	3	15	15	2	وزارة الثقافة والشباب
15	-	6	7	2	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
25	-	15	10	-	جهة الدار البيضاء سطات
5	1	1	2	1	جماعة سطات
80	4	37	34	5	المجموع:

المحور الثامن: تنظيم المجال البيئي والنظافة من خلال إنجاز المشاريع المدرجة في الجدول

التالي:

المشروع	مساحة المشروع/ المتر المربع	التكلفة بمليون درهم
إحداث وتجهيز مركز لإنتاج غاز الميثان والبيو غاز في المطرح الجماعي	1000	30
إحداث مزرعة لإنتاج الطاقة الشمسية	40.000	50
إحداث المصحة البيطرية لحماية ومعالجة الحيوانات الضالة	500	5
المجموع:	41.500	85

وتبلغ التكلفة الإجمالية لمشاريع هذا المحور 85.000.000 درهم توزع على الشركاء المساهمين في هذا المحور برسم سنوات 2025-2028 وذلك حسب البرمجة الزمنية التالية:

مصدر التمويل	2025	2026	2027	2028	المساهمة بمليون درهم
وزارة الداخلية-المديرية العامة للجماعات الترابية	3	10	10	2	25
وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة	2	15	15	1	33
جهة الدار البيضاء سطات	-	10	10	-	20
جماعة سطات	1	2	2	2	7
المجموع:	6	37	37	5	85

صاحب المشروع

تعتبر جماعة سطات هي صاحبة المشروع؛

ويتم تحويل ميزانية إنجاز الأشغال موضوع هذه الاتفاقية من طرف جماعة سطات لفائدة شركة التنمية المحلية مشاريع سطات وذلك بعد تعبئة مساهمة الشركاء وفق الجدولة الزمنية المحددة 2025-2028 المنصوص عليها في المادة الثانية من الاتفاقية.

صاحب المشروع المنتدب

تعتبر شركة التنمية المحلية مشاريع سطات هي صاحبة المشروع المنتدب، وتتكلف بالمهام التالية:

- التدبير الإداري والمالي للمشاريع موضوع هذه الاتفاقية
- إنجاز الدراسات التقنية والمعمارية المتعلقة بالأشغال؛
- إعداد الملفات الخاصة بالاستشارة وطلبات العروض؛
- إعطاء انطلاقة الاستشارات وإبرام العقود؛
- تتبع ومراقبة الأشغال المسندة إليها بموجب هذه الاتفاقية في حدود الاعتمادات المرصودة للبرنامج؛
- التدبير والصرف المالي لكل مكونات المشروع؛
- إعداد تقرير حول تقدم الأشغال كل ثلاثة أشهر وتوجيهها إلى أعضاء لجنة الإشراف والتتبع مرفق بجميع البيانات والتصاميم الخاصة بذلك؛
- توجيه تصاميم نهاية الأشغال إلى أعضاء لجنة الإشراف والتتبع عند إتمام كل عملية مدرجة في إطار هذا البرنامج. تتبع ومراقبة إنجاز الأشغال إلى حين الحصول على التسليم النهائي للمشاريع المنضوية في إطار هذا البرنامج؛

تعبئة المساهمات وتحويلها

تتم تعبئة مساهمة جميع الشركاء في هذه الاتفاقية لفائدة جماعة سطات باعتبارها صاحبة المشروع، ويعتبر تفويت كل حصة مالية رهينا باستعمال الاعتمادات التي تمت تعبئتها من قبل، وذلك من خلال الالتزام بها أو صرفها.

التزامات الأطراف المتعاقدة

- التزامات عمالة إقليم سطات

تلتزم عمالة إقليم سطات تحت إشراف السيد العامل بما يلي:

- رئاسة اللجنة الإقليمية للتنسيق والتتبع؛

- الإشراف على جميع العمليات التي تدخل في إطار هذه الاتفاقية؛

- التنسيق بين الأطراف المتدخلة من أجل حل المشاكل والعراقيل التي قد تعترض إنجاز الأشغال.

- التزامات وزارة الداخلية- المديرية العامة للجماعات الترابية:

تلتزم وزارة الداخلية من خلال المديرية العامة للجماعات الترابية برصد مساهمتها المالية البالغة 115.000.000 درهم لإنجاز البرنامج موضوع الاتفاقية وتحويلها إلى حساب جماعة سطات، وذلك حسب الجدولة الزمنية المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية.

- التزامات وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

تلتزم وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برصد مساهمتها المالية البالغة 215.000.000 درهم لإنجاز البرنامج موضوع الاتفاقية وتحويلها إلى حساب جماعة سطات، وذلك حسب الجدولة الزمنية المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية.

- التزامات وزارة الاقتصاد والمالية:

تلتزم وزارة الاقتصاد والمالية بالتأشير والمصادقة على هذه الاتفاقية وذلك بعد توقيعها من لدن جميع الأطراف

- التزامات وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

تلتزم وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برصد مساهمتها المالية البالغة 70.000.000 درهم لإنجاز البرنامج موضوع الاتفاقية وتحويلها إلى حساب جماعة سطات، وذلك حسب الجدولة الزمنية المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية.

- التزامات وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

تلتزم وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برصد مساهمتها المالية البالغة 15.000.000 درهم لإنجاز البرنامج موضوع الاتفاقية، وتحويلها إلى حساب جماعة سطات وذلك حسب الجدولة الزمنية المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية.

- التزامات وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

تلتزم وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة برصد مساهمتها المالية البالغة 14.000.000 درهم لإنجاز البرنامج موضوع الاتفاقية وتحويلها إلى حساب جماعة سطات، وذلك حسب الجدولة الزمنية المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية.

- التزامات وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة:

تلتزم وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة برصد مساهمتها المالية البالغة 33.000.000 درهم المخصصة لإنجاز المشاريع موضوع هذه الاتفاقية وتحويلها إلى حساب جماعة سطات، وذلك حسب الجدولة الزمنية المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية.

- التزامات وزارة التجارة والصناعة:

تلتزم وزارة التجارة والصناعة برصد مساهمتها المالية البالغة 40.000.000 درهم المخصصة لإنجاز المشاريع موضوع هذه الاتفاقية وتحويلها إلى حساب جماعة سطات، وذلك حسب الجدولة الزمنية المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية.

- التزامات وزارة الثقافة والرياضة والشباب:

تلتزم وزارة الثقافة والرياضة والشباب برصد مساهمتها المالية البالغة 35.000.000 درهم المخصصة لإنجاز المشاريع موضوع هذه الاتفاقية وتحويلها إلى حساب جماعة سطات، وذلك حسب الجدولة الزمنية المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية.

- التزامات وزارة النقل واللوجستيك:

تلتزم وزارة التجهيز والماء برصد مساهمتها المالية البالغة 5.000.000 درهم المخصصة لإنجاز المشروع موضوع هذه الاتفاقية، وتحويلها إلى حساب جماعة سطات وذلك حسب الجدولة الزمنية المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية.

- التزامات المكتب الوطني للسكك الحديدية:

يلتزم المكتب الوطني للسكك الحديدية بالمساهمة بالعقار ذي المساحة 1.7 هكتار المملوك له وذلك من أجل إنجاز المشروع موضوع هذه الاتفاقية.

- التزامات الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية:

تلتزم الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية برصد مساهمتها المالية البالغة 15.000.000 درهم لإنجاز البرنامج موضوع الاتفاقية وتحويلها إلى حساب جماعة سطات، وذلك حسب الجدولة الزمنية المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية.

- التزامات جهة الدار البيضاء-سطات:

تلتزم جهة الدار البيضاء سطات برصد مساهمتها المالية البالغة 210.000.000 درهم لإنجاز البرنامج موضوع الاتفاقية وتحويلها إلى حساب جماعة سطات، وذلك حسب الجدولة الزمنية المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية.

- التزامات المجلس الإقليمي لسطات:

يلتزم المجلس الإقليمي لسطات برصد مساهمته المالية البالغة 10.000.000 درهم لإنجاز البرنامج موضوع الاتفاقية، وتحويلها إلى حساب جماعة سطات، وذلك حسب الجدولة الزمنية المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية.

- التزامات جماعة سطات بصفتها صاحبة المشروع:

تلتزم جماعة سطات بما يلي:

- تعبئة مساهمتها في هذا البرنامج المقدرة ب 38.000.000 درهم؛
- العمل على تسليم كل الرخص الضرورية، وكذا تسهيل المساطر لإنجاز الأشغال المنضوية في إطار هذا البرنامج طبقاً للقوانين والمساطر الجاري بها العمل؛
- اتخاذ قرارات التصريف الخاصة بجميع الطرق المبرمج تهيئتها في حالة وجوب ذلك ؛
- تعبئة العقارات اللازمة لأنجاز المشاريع التي تتطلب توفير العقار والمبرمجة في هذه الاتفاقية وذلك طبقاً للقوانين الجاري بها العمل
- تقديم المساعدة التقنية والإدارية اللازمة لإنجاز المشاريع المبرمجة في هذه الاتفاقية.

الإشراف والتتبع

اللجنة المحلية للتتبع والتنسيق:

تحدث من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية لجنة إقليمية مهمتها الإشراف والتتبع يترأسها السيد عامل إقليم سطات وتتكون هذه اللجنة من ممثلي الأطراف المتعاقدة، بالإضافة إلى كل إدارة أو هيئة أو شخص يرى رئيس اللجنة حضوره ضروريا لأشغالها.

يعهد إلى هذه اللجنة بالمهام التالية:

- برمجة إنجاز المشاريع المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وكذا تحديد الآجال المتعلقة بإنجازها؛
- تتبّع الدراسات المعمارية والتقنية ؛
- تتبّع سير الأوراش ومراقبة إنجاز العمليات بكل فعالية ودقة مع احترام الآجال المحددة لها لتنفيذ الصفقات وآجال الأداء؛
- إيجاد الحلول للعراقيل المحتملة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسريع وتيرة الانجاز وتحقيق الأهداف؛
- مراقبة صرف الميزانية وفق المخطط المشار إليه بالمادة الخامسة من هذه الاتفاقية.

وتتعد هذه اللجنة اجتماعاتها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الضرورة لذلك، لتقييم سير تنفيذ البرنامج ووضع الحلول الملائمة للمشاكل التي قد تعترض السير العادي لتنفيذه. وتدون أشغالها في محضر تسلم نسخة منه لكل أطراف الاتفاقية. كما يتم بشكل دوري موافاة المصالح المركزية بتقارير دورية عن وضعية سير تنفيذ الأشغال. تتكلف مصالح جماعة سطات بمهام سكرتارية هذه اللجنة.

تقييم إنجاز البرنامج: تقوم اللجنة الإقليمية للتتبع والتنسيق بوضع تقييم سنوي يستند على التقارير الدورية حول تنفيذ المشاريع المكونة لهذا البرنامج، ومن خلال ذلك تقوم اللجنة ببحث السبل الكفيلة لمعالجة النواقص وتجاوز كل العراقيل المحتملة.

سريان مفعول الاتفاقية: يسري مفعول هذه الاتفاقية ابتداء من تاريخ التأشير والمصادقة عليها من طرف السلطات المختصة، وتنتهي صلاحيتها بانتهاء تنفيذ جميع المشاريع التي يتضمنها البرنامج موضوع هذه الاتفاقية، وتسوية جميع الجوانب المالية والإدارية والمسטרية المرتبطة به.

تكاليف الدراسات: تشمل الكلفة المالية لإنجاز المشاريع موضوع هذه الاتفاقية، تكاليف الدراسات والأشغال.

مراجعة الاتفاقية: يمكن مراجعة هذه الاتفاقية إذا دعت الضرورة لذلك بناء على طلب أحد الشركاء وبعد موافقة باقي الأطراف وتكون هذه المراجعة موضوع ملحق يخضع لنفس المسطرة المعمول بها بالنسبة لاتفاقية الشراكة.

انضمام شركاء جدد للاتفاقية وتلقي مساهمات إضافية: يمكن أن ينضم إلى هذه الاتفاقية شركاء جدد وتلقي مساهمات مالية إضافية في تمويل البرنامج بعد موافقة الشركاء الأصليين، ويتم ذلك بواسطة ملحق.

الفصل في النزاعات: يتم الفصل في النزاعات التي يمكن أن تنتج عن تأويل أو تنفيذ بنود هذه الاتفاقية بشكل ودي في إطار لجنة الإشراف والتتبع، وفي حالة عدم التوصل إلى أية تسوية يتم بعد ذلك عرض النزاع على السلطات الوصية من أجل التحكيم.

بعد فتح باب المناقشة تدخل كل من السادة:

- **رئيس قسم الجماعات الترابية،** الذي أوضح أن هذه الاتفاقية تضم مجموعة من المشاريع المرتبطة بتوفير البنيات والتجهيزات الأساسية والتي ستساهم في تهيئة جماعة سطات، وأن المجلس الإقليمي يعتبر شريكا في هذه الاتفاقية بمبلغ مالي قدره 10 مليون درهم سينصب على تهيئة الكولف الملكي التابع للمجلس الإقليمي، وأن هذه المساهمة تدرج في إطار اختصاصات المجلس الإقليمي وستتم عبر أسطر طيلة 4 سنوات، موضحا أن المبلغ الإجمالي المقترح لتهيئة الكولف يقدر ب 15 مليون درهم.

- **يوسف لعيلي،** ثمن ماجاء في الاتفاقية والتي ستساهم في تهيئة جماعة سطات باعتبارها عاصمة الإقليم، غير أنه أشار إلى الإشكال المطروح هو إشكال مالي يتمثل في العجز الذي تعرفه ميزانية المجلس الإقليمي طيلة السنتين الأخيرتين، وأنه لا يرى مانعا في المصادقة على هذه الاتفاقية على أساس أن يتم رفع توصية لوزارة الداخلية لسد العجز المالي الذي تعرفه الميزانية مع العمل على تدعيم هذه الميزانية بالاعتمادات اللازمة حتى يتسنى توفير مساهمة المجلس الإقليمي في هذه الاتفاقية.

- **محمد الحميدي،** أكد على أهمية هذه الاتفاقية، وأنه لا يرى منعا في المصادقة عليها، غير أنه أشار إلى بعض المشاريع المنجزة من طرف المجلس الإقليمي بتراب جماعة سطات عرفت تهميشا وإهمالا كبيرا على مستوى المراقبة والتتبع، موضحا أنه لا يتم صيانتها مثيرا على سبيل المثال مداخل سطات والمساحات الخضراء التي صرفت عليه أموالا طائلة، كما أثار مشكل بعض الأعمدة الكهربائية التي تم وضعها وسط الشوارع، وضعف الإنارة بها، لذلك طالب بضرورة مواكبة هذه المشاريع والسهر على صيانتها من طرف الجماعة.

- **هشام طالبي،** ثمن ماجاء في الاتفاقية، وطالب بأن يتم تعميم هذه اتفاقية لتشمل جماعة ابن أحمد وباقي الجماعات الحضرية.

- العربي شريعي، أشار في تدخله إلى أنه يتعين الاهتمام بجماعة سطات باعتبارها عاصمة الإقليم، حيث نوه بالمجهودات المبذولة بشأنها، غير أنه أثار مشكل الاختلالات التي عرفتھا المشاريع التي تم إنجازھا، سواء على مستوى مدة الإنجاز أو على مستوى المراقبة والصيانة، موضحا أن الحالة الحالية للجماعة توحى بأنها قرية، مستعرضا تواجد العربات المجرورة والكلاب الضالة وانعدام متنفسات طبيعية للساكنة، مذكرا بمشروع الكولف الملكي، الذي ساهم سابقا في جمالية الجماعة، غير أنه تم التفريط في هذا المشروع بسبب إكراهات الماء، لذلك طالب ببذل المجهودات الضرورية من أجل إعادة إحياء هذا المشروع الحيوي، باعتباره كمتنفس طبيعي للجماعة، ثم تساءل عن الكيفية التي سيتم بها توفير مساهمة المجلس الإقليمي في الاتفاقية أمام العجز الذي تعرفه الميزانية، وختم تدخله بضرورة تحمل جماعة سطات مسؤولية المراقبة والتتبع، بالنسبة للمشاريع المنجزة بترابھا.

- المختار سجاج، أشار في تدخله إلى أنه يبارك ماجاء في الاتفاقية، والتي ستساهم في تأهيل جماعة سطات باعتبارھا عاصمة الإقليم، غير أنه أشار على أن مشكل توفير مساهمة المجلس الإقليمي في الاتفاقية يبقى عائقا خاصة وأن الميزانية الإقليمية عرفت عجزا خلال السنتين الأخيرتين، نتيجة الأحكام الصادرة ضد المجلس الإقليمي، وطالب بدوره برفع ملتصق إلى وزارة الداخلية من أجل تدعيم الميزانية الإقليمية بالاعتمادات اللازمة، حتى يتسنى توفير المساهمة المطلوبة في الاتفاقية.

- وديع المهدي، ثمن بدوره ما جاء في الاتفاقية، مشيرا إلى أنها رائعة وأنها تتضمن مشاريع تنموية حقيقية والتمس في هذا الصدد من السيد عامل إقليم سطات مساعدة المجلس الإقليمي لمعالجة العائق المالي، الذي يحد من توفير مساهمة المجلس الإقليمي في الاتفاقية، مذكرا بدوره بالعجز الذي تعرفه الميزانية، بالرغم من سياسة التقشف المتبعة في المصاريف، ولاحظ كذلك أن المشاريع المنجزة بجماعة سطات في إطار برنامج تأهيل هذه الجماعة من طرف المجلس الإقليمي، كما هو الشأن بالنسبة لمداخل سطات التي التجأ بشأنھا المجلس الإقليمي على الاقتراض من صندوق التجهيز الجماعي، عرفت إهمالا كبيرا مما أدى إلى تراجع المنظر العام للجماعة نتيجة عدم مراقبة وتتبع المشاريع المنجزة، لذلك أكد على ضرورة تحمل الجماعة المسؤولية في المحافظة على هذه المشاريع.

- السيد رئيس قسم الجماعات الترابية، أوضح أن السلطة الإقليمية على إمام تام بالإشكال المالي الذي تعرفه الميزانية الإقليمية، وأن هناك تدخلات لمعالجة هذا الإشكال، ثم تطرق إلى الاتفاقية مشيرا إلى أنها تضم مشاريع مهيكلية للجماعة بمبلغ إجمالي يصل إلى 815 مليون درهم، الشيء الذي أدى إلى تحويل صلاحية الإنجاز إلى شركة التنمية باعتبارھا صاحب المشروع المنتخب والتي سبق للمجلس الإقليمي أن صادق على نظامها الأساسي خلال الدورة السابقة، وذلك توخيا للسرعة والمراقبة وتتبع عملية الإنجاز، موضحا صعوبة تحمل عبء إنجاز مشاريع هذه الاتفاقية من طرف جماعة سطات باعتبارھا صاحبة المشروع أمام محدودية مواردها البشرية خاصة منها التقنية.

وفيما يتعلق بتدخلات بعض السادة أعضاء المجلس بشأن الحالة التي آلت إليها بعض المشاريع المنجزة، أوضح أن طول مدة الإنجاز التي تجاوزت 10 سنوات من شأنه أن تتعرض هذه المشاريع إلى الإلتاف، لذلك أشار إلى أن مشاريع الاتفاقية المعروضة على المجلس الإقليمي من أجل المصادقة، والتي سيتم إنجازھا خلال 4 سنوات ستساهم في تحسين جمالية وتأهيل الجماعة من حيث البنيات والتجهيزات الأساسية، وفيما يتعلق بالتدخل الذي تمت فيه الإشارة إلى أن المجلس الإقليمي التجأ إلى الاقتراض لتمويل بعض مشاريع الطرق خاصة منها مداخل سطات، أوضح أنه تم إدراج المجلس الإقليمي للجوء إلى الاقتراض، كوسيلة لتوفير مساهمة وزارة الداخلية في هذه المشاريع، بحيث أن هذه الوزارة هي التي تتحمل أداء أقساط الدين بذل المجلس الإقليمي.

- الصديق بعزاوي، عبر عن موافقته على الاتفاقية مقترحا أن يتم تعميمھا على جميع الجماعات، والتمس بدوره من وزارة الداخلية تدعيم الميزانية الإقليمية بالاعتمادات اللازمة لتوفير مساهمة المجلس الإقليمي في الاتفاقية.

بعد ذلك أخذ الكلمة السيد رئيس المجلس الإقليمي، الذي عبر على موافقته على الاتفاقية، مثيرا بدوره الوضعية الشادة التي تعرفھا الميزانية الإقليمية بسبب العجز الذي طالھا طيلة السنتين الأخيرتين، وساند تدخلات السادة الأعضاء التي همت ضرورة رفع ملتصق إلى وزارة الداخلية من أجل تدعيم هذه الميزانية بالاعتمادات اللازمة، حتى يتسنى توفير مساهمة المجلس الإقليمي في الاتفاقية.

وبعد الانتهاء من لائحة التدخلات، قام السيد رئيس المجلس الإقليمي بعرض مشروع الاتفاقية على أنظار المجلس الإقليمي من أجل التصويت، حيث تمت المصادقة عليه بإجماع الأصوات المعبر عنها (17 صوتاً).

المقرر المتخذ:

- مقرر عدد 119 بتاريخ 2025/07/29.

النقطة المتعلقة بالتداول بشأن مشروع اتفاقية شراكة تتعلق بتمويل وإنجاز برنامج التنمية المندمجة بجماعة سطات برسم سنوات 2025-2028.

إن المجلس الإقليمي لسطات المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 2025/07/29.

وطبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بتنظيم العمالات والأقاليم وخاصة المادة 44 منه؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالتداول بشأن مشروع اتفاقية شراكة تتعلق بتمويل وإنجاز برنامج التنمية المندمجة بجماعة سطات برسم سنوات 2025-2028؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني،

عدد الأعضاء الحاضرين في الجلسة: 17

عدد الأصوات المعبر عنها : 17

عدد الأعضاء الموافقين : 17

- عدد الأعضاء الرافضين : 00

- عدد الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

صادق السادة الأعضاء المجلس الإقليمي لسطات بالإجماع على اتفاقية شراكة تتعلق بتمويل وإنجاز برنامج التنمية المندمجة لجماعة سطات بإقليم سطات برسم سنوات 2025-2028، مع توجيه ملتمس إلى وزارة الداخلية من أجل تدعيم الميزانية الإقليمية، حتى يتسنى توفير مساهمة المجلس الإقليمي في الاتفاقية، والتي جاءت على الشكل التالي:

الأطراف المتعاقدة:

- وزارة الداخلية - المديرية العامة للجماعات الترابية
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
- وزارة الاقتصاد والمالية
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
- وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
- وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة
- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
- وزارة التجارة والصناعة
- وزارة الثقافة والشباب
- وزارة النقل واللوجستيك
- الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية
- المكتب الوطني للسكك الحديدية
- عمالة إقليم سطات
- جهة الدار البيضاء-سطات
- المجلس الإقليمي لسطات
- جماعة سطات

- تمهيد:

- استحضارا وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الواردة بالخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش المجيد لسنة 2009 الهادفة إلى تطوير النسيج الحضري لمدن المملكة بشكله المتناسق والمتوازن وبذل الجهد والطاقت للاستجابة للاحتياجات اليومية الملحة للمواطنين عبر برامج واقعية؛
- بناء على الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-75-168 بتاريخ 25 صفر 1397 (15 فبراير 1977) المتعلق باختصاصات العامل، حسب ما تم تغييره وتتميمه بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-93-293 بتاريخ 19 ربيع الثاني 1414 (6 أكتوبر 1993)؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 1-15-83 الصادر في 20 من رمضان 1436 (07 يوليو 2015) القاضي بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 1-15-84 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) القاضي بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-112 المتعلق بالعمالات والأقاليم؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 1-15-85 الصادر في 20 رمضان 1436 (07 يوليو 2015) القاضي بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات؛
- بناء على المرسوم رقم 2-17-451 الصادر في 04 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات؛
- بناء على المرسوم رقم 2.23.751 الصادر في 7 جمادى الآخرة 1445 (21 ديسمبر 2023) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة .
- بناء على المرسوم رقم 2.23.404 الصادر في 19 من ذي القعدة 1444 (8 يونيو 2023) بتحديد اختصاصات وتنظيم قطاع إصلاح الإدارة.
- بناء على المرسوم رقم 2.23.405 الصادر في 19 من ذي القعدة 1444 (8 يونيو 2023) بإحداث مديرية عامة للانتقال الرقمي وبتحديد اختصاصاتها وتنظيمها.
- وفي إطار تفعيل السياسة الحكومية المتعلقة بسياسة المدينة القائمة على مقاربة أفقية تكفل التلقائية تدخلات قطاعات متعددة الغاية منها تحقيق نمو منسجم ومتناسق للمدن والمراكز الحضرية؛
- ومن أجل تحويل جماعة سطات إلى مدينة ذكية مفتحة دامجة ومستدامة من خلال الارتكاز على موقعها الجغرافي المتميز وعلى مؤهلاتها الطبيعية وموروثها الثقافي ورساميلها البشرية واللامادية، وذلك وفق مقاربة تشاركية، خلال الفترة الممتدة ما بين سنوات 2025-2028؛
- بناء على مقرر مجلس جهة الدار البيضاء- سطات المتخذ خلال الدورة، بشأن الموافقة على مشروع اتفاقية شراكة تتعلق بتمويل وإنجاز برنامج التنمية المندمجة لجماعة سطات بإقليم سطات برسم سنوات 2025-2028؛
- بناء على مقرر مجلس جماعة سطات المتخذ خلال دورته، بشأن الموافقة على مشروع اتفاقية شراكة تتعلق بتمويل وإنجاز برنامج التنمية المندمجة لجماعة سطات برسم سنوات 2025-2028.

تم الاتفاق والتراضي على ما يلي:

المادة الأولى: موضوع الاتفاقية.

تهدف هذه الاتفاقية إلى تمويل وإنجاز برنامج التنمية المندمجة لجماعة سطات خلال برسم سنوات 2025 - 2028.

المادة الثانية: تكلفة البرنامج ومساهمة أطراف الاتفاقية

تقدر الكلفة الإجمالية لإنجاز هذا البرنامج ب 815.000.000 درهم.
تتم مساهمة الأطراف المتعاقدة في إنجاز هذا البرنامج موضوع هذه الاتفاقية برسم سنوات 2025-2028 وفق البرمجة الزمنية التالية:

المساهمة بمليون درهم	سنة 2028	سنة 2027	سنة 2026	سنة 2025	الشركاء
115	12	41	47	15	وزارة الداخلية-المديرية العامة للجماعات الترابية
215	5	100	100	10	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
70	10	25	25	10	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
15		5	6	4	وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
14	1	5	5	3	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
33	1	15	15	2	وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة
40	5	15	15	5	وزارة التجارة والصناعة
35	3	15	15	2	وزارة الثقافة والشباب
5	1	1	2	1	وزارة النقل واللوجستيك
15	2	5	5	3	الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية
210	10	100	100	-	جهة الدار البيضاء سطات
10	1	4	4	1	المجلس الإقليمي لسطات
38	7	10	10	5	جماعة سطات
815	59	341	354	61	المجموع:

المادة الثالثة: مكونات البرنامج

يشتمل برنامج التنمية المندمجة لجماعة سطات على المحاور التالية:

المحور الأول: التدبير الرقمي وتحسين جودة الخدمات ويحتوي هذا المحور على المشاريع المدرجة في الجدول التالي:

المشروع	مساحة المشروع/ المتر المربع	التكلفة بمليون درهم
بناء وتجهيز مركز التدبير الذكي للمجال الحضري	500	6
إحداث نظام رقمي للتشوير الذكي	-	6
إحداث نظام السقي الذكي للمناطق الخضراء	-	4
إحداث نظام التدبير الذكي للإنارة العمومية	-	4
إحداث نظام مراقبة الشوارع والفضاءات العمومية بالكاميرات	-	10
المجموع:	500	30

وتبلغ الكلفة الإجمالية لمشاريع هذا المحور 30.000.000 درهم توزع على المساهمين المعنيين على الشكل التالي:

المساهمة بمليون درهم	2028	2027	2026	2025	مصدر التمويل
5	1	1	2	1	وزارة الداخلية-المديرية العامة للجماعات الترابية
15	1	5	5	4	وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
3	-	1	2	-	جهة الدار البيضاء سطات
6	1	2	2	1	الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية
1	-	-	1	-	جماعة سطات
30	3	9	12	6	المجموع:

المحور الثاني: تحديث البنيات التحتية، ويتضمن المشاريع المدرجة في الجدول التالي:

المشروع	العدد	التكلفة بمليون درهم
تهيئة الطرق والتشجير على مسافة 15 كلم (شارع الحسن الثاني، شارع الجنرال الكتاني، شارع شنقيط، شارع الزرقطوني، شارع الجامعة، شارع النخيل، شارع بئر أنزران والطريق السياحية).	8	144
تهيئة وتزيين المدارات	7	12
الإضاءة العمومية للشوارع	8	20
تهيئة الأحياء ناقصة التجهيز	11	49
التشوير الأفقي والعمودي للشوارع	11	15
المجموع:	46	240

وتبلغ الكلفة الإجمالية لمشاريع هذا المحور 240.000.000 درهم توزع على المساهمين المعنيين على الشكل التالي:

مصدر التمويل	2025	2026	2027	2028	المساهمة بمليون درهم
وزارة الداخلية- المديرية العامة للجماعات الترابية	5	20	20	5	50
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	3	61	64	2	130
جهة الدار البيضاء سطات	-	20	20	5	45
الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية	1	2	2	1	6
جماعة سطات	1	3	3	2	9
المجموع:	10	106	109	15	240

المحور الثالث: إحداث وتهيئة المرافق العمومية، وذلك من خلال إنجاز المشاريع المدرجة في الجدول التالي:

المشروع	العدد	مساحة المشروع/ المتر المربع	التكلفة بمليون درهم
تهيئة المساحات الخضراء	93	260.733	26
تهيئة الساحات العمومية	22	36.838	20
إحداث الساحات العمومية	21	28.403	14
تهيئة الغولف الملكي			15
تهيئة مواقف السيارات	30	14.496	04
إحداث موقف سيارات تحت أرضي	1	1500	06
بناء المحجز الجماعي	1	30.000	15
المجموع:	167	371.970	100

وتبلغ الكلفة الإجمالية لمشاريع هذا المحور 100.000.000 درهم توزع على المساهمين المعنيين على الشكل التالي:

المساهمة بمليون درهم	2028	2027	2026	2025	مصدر التمويل
20	2	5	10	3	وزارة الداخلية- المديرية العامة للجماعات الترابية
40	2	17	18	3	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
26	1	10	15	-	جهة الدار البيضاء سطات
10	1	4	4	1	المجلس الإقليمي لسطات
4	1	1	2	-	جماعة سطات
100	7	37	49	7	المجموع:

المحور الرابع: تهيئة المرافق الرياضية والترفيهية، وذلك من خلال إنجاز المشاريع المدرجة في الجدول التالي:

المشروع	العدد	مساحة المشروع/ المتر المربع	التكلفة بمليون درهم
إحداث مسبح مغطى	1	5000	25
إحداث ملاعب الرياضات المتعددة	-	-	5
إحداث فضاءات للألعاب الترفيهية	-	-	10
إحداث أكاديمية التبوريدة والفروسية	1	5000	15
إحداث حديقة متوسطة للحيونات ومدينة ألعاب	1	80.000	80
المجموع:	-	-	135

وتبلغ الكلفة الإجمالية لمشاريع هذا المحور 135.000.000 درهم توزع على المساهمين المعنيين على الشكل التالي:

المساهمة بمليون درهم	2028	2027	2026	2025	مصدر التمويل
15	2	5	5	3	وزارة الداخلية- المديرية العامة للجماعات الترابية
30	1	13	14	2	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
25	2	10	10	3	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
14	1	5	5	3	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
44	4	20	20	-	جهة الدار البيضاء سطات
7	1	2	3	1	جماعة سطات
135	11	55	57	12	المجموع:

المحور الخامس: بناء المحطة المتكاملة للمواصلات على مساحة 18.124 متر مربع تقريبا من خلال إنجاز المشاريع المبينة بالجدول التالي:

المشروع	المساحة المبنية/ متر مربع	التكلفة بمليون درهم
بناء وتجهيز مكاتب المحطة المتكاملة للمواصلات	2.760	15
بناء موقف المواصلات	12.000	
بناء مرآب	1.124	
بناء موقف لسيارات الأجرة الصغيرة	650	
المساحة الخضراء	1.590	
المجموع:	18.124	15

وتبلغ الكلفة الإجمالية لمشاريع هذا المحور 15.000.000 درهم توزع على المساهمين المعنيين على الشكل التالي:

المساهمة بمليون درهم	2028	2027	2026	2025	مصدر التمويل
5	1	1	2	1	وزارة النقل واللوجستيك
					المكتب الوطني للسكك الحديدية
7	-	4	3	-	جهة الدار البيضاء سطات
					جماعة سطات
3	-	1	1	1	الوكالة الوطنية للأمن والسلامة الطرقية
15	1	6	6	2	المجموع

المحور السادس: تهيئة وتنظيم الأنشطة الاقتصادية وفق المكونات المبينة الجدول التالي:

المشروع	العدد	مساحة المشروع/ المتر المربع	التكلفة بمليون درهم
تأهيل سوق نصف الجملة	1	10.000	30
تهيئة أسواق القرب	8	28.850	85
بناء وتجهيز سوق السمك	1	3.000	15
المجموع:	10	41.850	130

وتبلغ التكلفة الإجمالية لمشاريع تهيئة وتنظيم الأنشطة الاقتصادية 130.000.000 درهم توزع على المساهمين المعنيين على الشكل التالي:

المساهمة بمليون درهم	2028	2027	2026	2025	مصدر التمويل
45	8	15	15	7	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
40	5	15	15	5	وزارة التجارة والصناعة
40	-	20	20	-	جهة الدار البيضاء سطات
5	1	1	2	1	جماعة سطات
130	14	51	52	13	المجموع

المحور السابع: تهيئة المجالات الثقافية من خلال إنجاز المشاريع المبينة الجدول التالي:

المشروع	مساحة المشروع/ المتر المربع	التكلفة بمليون درهم
بناء مركز ثقافي متعدد التخصصات	5000	75
بناء وتجهيز مركز التفتح	500	5
المجموع:	5500	80

وتساهم الأطراف المتعاقدة في إنجاز المشاريع موضوع هذا المحور برسم سنوات 2025-2028 حسب البرمجة الزمنية التالية:

المساهمة بمليون درهم	2028	2027	2026	2025	مصدر التمويل
35	3	15	15	2	وزارة الثقافة والشباب
15	-	6	7	2	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
25	-	15	10	-	جهة الدار البيضاء سطات
5	1	1	2	1	جماعة سطات
80	4	37	34	5	المجموع:

المحور الثامن: تنظيم المجال البيئي والنظافة من خلال إنجاز المشاريع المدرجة في

الجدول التالي:

المشروع	مساحة المشروع/ المتر المربع	التكلفة بمليون درهم
إحداث وتجهيز مركز لإنتاج غاز الميثان والبيو غاز في المطرح الجماعي	1000	30
إحداث مزرعة لإنتاج الطاقة الشمسية	40.000	50
إحداث المصحة البيطرية لحماية ومعالجة الحيوانات الضالة	500	5
المجموع:	41.500	85

وتبلغ التكلفة الإجمالية لمشاريع هذا المحور 85.000.000 درهم توزع على الشركاء المساهمين في هذا المحور برسم سنوات 2025-2028 وذلك حسب البرمجة الزمنية التالية:

مصدر التمويل	2025	2026	2027	2028	المساهمة بمليون درهم
وزارة الداخلية-المديرية العامة للجماعات الترابية	3	10	10	2	25
وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة	2	15	15	1	33
جهة الدار البيضاء سطات	-	10	10	-	20
جماعة سطات	1	2	2	2	7
المجموع:	6	37	37	5	85

المادة الرابعة: صاحب المشروع

تعتبر جماعة سطات هي صاحبة المشروع؛

ويتم تحويل ميزانية إنجاز الأشغال موضوع هذه الاتفاقية من طرف جماعة سطات لفائدة شركة التنمية المحلية مشاريع سطات وذلك بعد تعبئة مساهمة الشركاء وفق الجدولة الزمنية المحددة 2025-2028 المنصوص عليها في المادة الثانية من الاتفاقية.

المادة الخامسة: صاحب المشروع المنتدب

تعتبر شركة التنمية المحلية مشاريع سطات هي صاحبة المشروع المنتدب، وتتكلف بالمهام

التالية:

- التدبير الإداري والمالي للمشاريع موضوع هذه الاتفاقية
- إنجاز الدراسات التقنية والمعمارية المتعلقة بالأشغال؛
- إعداد الملفات الخاصة بالاستشارة وطلبات العروض؛
- إعطاء انطلاقة الاستشارات وإبرام العقود؛
- تتبع ومراقبة الأشغال المسندة إليها بموجب هذه الاتفاقية في حدود الاعتمادات المرصودة للبرنامج؛
- التدبير والصرف المالي لكل مكونات المشروع؛
- إعداد تقرير حول تقدم الأشغال كل ثلاثة أشهر وتوجيهها إلى أعضاء لجنة الإشراف والتتبع مرفق بجميع البيانات والتصاميم الخاصة بذلك؛
- توجيه تصاميم نهاية الأشغال إلى أعضاء لجنة الإشراف والتتبع عند إتمام كل عملية مدرجة في إطار هذا البرنامج. تتبع ومراقبة إنجاز الأشغال إلى حين الحصول على التسليم النهائي للمشاريع المنضوية في إطار هذا البرنامج؛

المادة السادسة: تعبئة المساهمات وتحويلها

تتم تعبئة مساهمة جميع الشركاء في هذه الاتفاقية لفائدة جماعة سطات باعتبارها صاحبة المشروع، ويعتبر تفويت كل حصة مالية رهينا باستعمال الاعتمادات التي تمت تعبئتها من قبل، وذلك من خلال الالتزام بها أو صرفها.

المادة السابعة: التزامات الأطراف المتعاقدة

- التزامات عمالة إقليم سطات

تلتزم عمالة إقليم سطات تحت إشراف السيد العامل بما يلي:

- رئاسة اللجنة الإقليمية للتنسيق والتتبع؛

- الإشراف على جميع العمليات التي تدخل في إطار هذه الاتفاقية؛

- التنسيق بين الأطراف المتدخلة من أجل حل المشاكل والعراقيل التي قد تعترض

إنجاز الأشغال.

- التزامات وزارة الداخلية- المديرية العامة للجماعات الترابية:

تلتزم وزارة الداخلية من خلال المديرية العامة للجماعات الترابية برصد مساهمتها المالية البالغة 115.000.000 درهم لإنجاز البرنامج موضوع الاتفاقية وتحويلها إلى حساب جماعة سطات، وذلك حسب الجدولة الزمنية المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية.

- التزامات وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

تلتزم وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برصد مساهمتها المالية البالغة 215.000.000 درهم لإنجاز البرنامج موضوع الاتفاقية وتحويلها إلى حساب جماعة سطات، وذلك حسب الجدولة الزمنية المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية.

- التزامات وزارة الاقتصاد والمالية:

تلتزم وزارة الاقتصاد والمالية بالتأشير والمصادقة على هذه الاتفاقية وذلك بعد توقيعها من لدن جميع الأطراف

- التزامات وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

تلتزم وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برصد مساهمتها المالية البالغة 70.000.000 درهم لإنجاز البرنامج موضوع الاتفاقية وتحويلها إلى حساب جماعة سطات، وذلك حسب الجدولة الزمنية المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية.

- التزامات وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

تلتزم وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برصد مساهمتها المالية البالغة 15.000.000 درهم لإنجاز البرنامج موضوع الاتفاقية، وتحويلها إلى حساب جماعة سطات وذلك حسب الجدولة الزمنية المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية.

- التزامات وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

تلتزم وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة برصد مساهمتها المالية البالغة 14.000.000 درهم لإنجاز البرنامج موضوع الاتفاقية وتحويلها إلى حساب جماعة سطات، وذلك حسب الجدولة الزمنية المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية.

- التزامات وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة:

تلتزم وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة برصد مساهمتها المالية البالغة 33.000.000 درهم المخصصة لإنجاز المشاريع موضوع هذه الاتفاقية وتحويلها إلى حساب جماعة سطات، وذلك حسب الجدولة الزمنية المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية.

- التزامات وزارة التجارة والصناعة:

تلتزم وزارة التجارة والصناعة برصد مساهمتها المالية البالغة 40.000.000 درهم المخصصة لإنجاز المشاريع موضوع هذه الاتفاقية وتحويلها إلى حساب جماعة سطات، وذلك حسب الجدولة الزمنية المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية.

- التزامات وزارة الثقافة والرياضة والشباب:

تلتزم وزارة الثقافة والرياضة والشباب برصد مساهمتها المالية البالغة 35.000.000 درهم المخصصة لإنجاز المشاريع موضوع هذه الاتفاقية وتحويلها إلى حساب جماعة سطات، وذلك حسب الجدولة الزمنية المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية.

- التزامات وزارة النقل واللوجستيك:

تلتزم وزارة التجهيز والماء برصد مساهمتها المالية البالغة 5.000.000 درهم المخصصة لإنجاز المشروع موضوع هذه الاتفاقية، وتحويلها إلى حساب جماعة سطات وذلك حسب الجدولة الزمنية المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية.

- التزامات المكتب الوطني للسكك الحديدية:

يلتزم المكتب الوطني للسكك الحديدية بالمساهمة بالعقار ذي المساحة 1.7 هكتار المملوك له وذلك من أجل إنجاز المشروع موضوع هذه الاتفاقية.

- التزامات الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية:

تلتزم الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية برصد مساهمتها المالية البالغة 15.000.000 درهم لإنجاز البرنامج موضوع الاتفاقية وتحويلها إلى حساب جماعة سطات، وذلك حسب الجدولة الزمنية المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية.

- التزامات جهة الدار البيضاء-سطات:

تلتزم جهة الدار البيضاء سطات برصد مساهمته المالية البالغة 210.000.000 درهم لإنجاز البرنامج موضوع الاتفاقية وتحويلها إلى حساب جماعة سطات، وذلك حسب الجدولة الزمنية المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية.

- التزامات المجلس الإقليمي لسطات:

يلتزم المجلس الإقليمي لسطات برصد مساهمته المالية البالغة 10.000.000 درهم لإنجاز البرنامج موضوع الاتفاقية، وتحويلها إلى حساب جماعة سطات، وذلك حسب الجدولة الزمنية المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية.

- التزامات جماعة سطات بصفتها صاحبة المشروع:

تلتزم جماعة سطات بما يلي:

- تعبئة مساهمتها في هذا البرنامج المقدرة ب 38.000.000 درهم؛
- العمل على تسليم كل الرخص الضرورية، وكذا تسهيل المساطر لإنجاز الأشغال المنضوية في إطار هذا البرنامج طبقاً للقوانين والمساطر الجاري بها العمل؛
- اتخاذ قرارات التصنيف الخاصة بجميع الطرق المبرمج تهيئتها في حالة وجوب ذلك ؛
- تعبئة العقارات اللازمة لإنجاز المشاريع التي تتطلب توفير العقار والمبرمجة في هذه الاتفاقية وذلك طبقاً للقوانين الجاري بها العمل
- تقديم المساعدة التقنية والإدارية اللازمة لإنجاز المشاريع المبرمجة في هذه الاتفاقية.

المادة الثامنة: الإشراف والتتبع

اللجنة المحلية للتتبع والتنسيق:

تحدث من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية لجنة إقليمية مهمتها الإشراف والتتبع يترأسها السيد عامل إقليم سطات وتتكون هذه اللجنة من ممثلي الأطراف المتعاقدة، بالإضافة إلى كل إدارة أو هيئة أو شخص يرى رئيس اللجنة حضوره ضروريا لأشغالها.

يعهد إلى هذه اللجنة بالمهام التالية:

- برمجة إنجاز المشاريع المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وكذا تحديد الآجال المتعلقة بإنجازها؛

- تتبع الدراسات المعمارية والتقنية ؛

- تتبع سير الأوراش ومراقبة إنجاز العمليات بكل فعالية ودقة مع احترام الآجال المحددة لها لتنفيذ الصفقات وآجال الأداء؛

- إيجاد الحلول للعراقيل المحتملة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسريع وتيرة الانجاز وتحقيق الأهداف؛

- مراقبة صرف الميزانية وفق المخطط المشار إليه بالمادة الخامسة من هذه الاتفاقية.

وتعقد هذه اللجنة اجتماعاتها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الضرورة لذلك، لتقييم سير تنفيذ البرنامج ووضع الحلول الملائمة للمشاكل التي قد تعترض السير العادي لتنفيذه. وتدون أشغالها في محضر تسلم نسخة منه لكل أطراف الاتفاقية. كما يتم بشكل دوري موافاة المصالح المركزية بتقارير دورية عن وضعية سير تنفيذ الأشغال.

تتكلف مصالح جماعة سطات بمهام سكرتارية هذه اللجنة.

المادة التاسعة: تقييم إنجاز البرنامج

تقوم اللجنة الإقليمية للتتبع والتنسيق بوضع تقييم سنوي يستند على التقارير الدورية حول تنفيذ المشاريع المكونة لهذا البرنامج، ومن خلال ذلك تقوم اللجنة ببحث السبل الكفيلة لمعالجة النواقص وتجاوز كل العراقيل المحتملة.

المادة العاشرة: سريان مفعول الاتفاقية

يسري مفعول هذه الاتفاقية ابتداء من تاريخ التأشير والمصادقة عليها من طرف السلطات المختصة، وتنتهي صلاحيتها بانتهاء تنفيذ جميع المشاريع التي يتضمنها البرنامج موضوع هذه الاتفاقية، وتسوية جميع الجوانب المالية والإدارية والمسطرية المرتبطة به.

المادة الحادية عشر: تكاليف الدراسات

تشمل الكلفة المالية لإنجاز المشاريع موضوع هذه الاتفاقية، تكاليف الدراسات والأشغال.

المادة الثانية عشر: مراجعة الاتفاقية

يمكن مراجعة هذه الاتفاقية إذا دعت الضرورة لذلك بناء على طلب أحد الشركاء وبعد موافقة باقي الأطراف وتكون هذه المراجعة موضوع ملحق يخضع لنفس المسطرة المعمول بها بالنسبة لاتفاقية الشراكة.

المادة الثالثة عشر: انضمام شركاء جدد للاتفاقية وتلقي مساهمات إضافية

يمكن أن ينضم إلى هذه الاتفاقية شركاء جدد وتلقي مساهمات مالية إضافية في تمويل البرنامج بعد موافقة الشركاء الأصليين، ويتم ذلك بواسطة ملحق.

المادة الرابعة عشر: الفصل في النزاعات

يتم الفصل في النزاعات التي يمكن أن تنتج عن تأويل أو تنفيذ بنود هذه الاتفاقية بشكل ودي في إطار لجنة الإشراف والتتبع، وفي حالة عدم التوصل إلى أية تسوية يتم بعد ذلك عرض النزاع على السلطات الوصية من أجل التحكيم.

توقيع كاتب المجلس



الصديق بعزاوي

توقيع رئيس المجلس



مسعود أوسار

وبعد الانتهاء من التداول في النقط المدرجة بجدول الأعمال، أتوجه بالشكر الجزيل للسلطة الإقليمية والسادة الأعضاء على مشاركتهم في اشغال هذه الدورة، وقبل رفع الجلسة على الساعة الواحد والنصف زوالا أعطي الكلمة للسيد كاتب المجلس من أجل تلاوة نص برقية الولاء المرفوعة إلى السدة العالية بالله جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

برقية ولاء وإخلاص مرفوعة إلى السدة العالية بالله

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

بمناسبة اختتام الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 29 يوليوز 2025

للمجلس الإقليمي لسطات

مولاي صاحب الجلالة والمهابة الملك المؤيد بالله محمد السادس المحفوظ بالله والسبع المثاني، أبقاكم الله ذخرا لبلدكم الأمين، وشعبكم الملتف حول شخصكم الكريم والمتعلق بأهذاب عرشكم المتين.

وبعد،

يشرف خديمكم المطيع رئيس المجلس الإقليمي لسطات، بعد أداء فروض الطاعة والولاء أن يتقدم لمقامكم العالي بالله أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة أعضاء المجلس وجميع سكان الإقليم بصادق عبارات الولاء والوفاء لسدتكم المنيفة وبآيات التعلق بأهذاب الدوحة العلوية الشريفة وذلك يا مولاي بمناسبة انعقاد اجتماع الدورة الاستثنائية للمجلس الإقليمي لسطات بتاريخ 29 يوليوز 2025.

مولاي،

وإنها لمناسبة سعيدة أن تتعقد دورة مجلسنا هذا، في جو بهيج تغمره السعادة بمناسبة استعداد الشعب المغربي الاحتفال بعيد العرش المجيد الذي يخلد هذه السنة الذكرى السادسة والعشرين لتربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده على عرش أسلافه المنعمين، وأنها كانت خلال انعقادها تستلهم روح توجيهاتكم النيرة وتستنير بضياء تعليماتكم المولوية السامية التي تحدونا إلى المزيد من الجهود لبلوغ الأمل المنشود والهدف المحمود من أجل إسعاد رعاياكم الأوفياء سكان هذا الإقليم ودفع عجلة التقدم به إلى الأمام في ظل سياستكم الرشيدة التي تهدف إلى تحقيق النهضة الشاملة التي يعرفها عهدكم الزاهر الميمون في شتى الأصعدة والمجالات.

أبقاكم الله يا مولاي، ذخرا وملاذا لهذا البلد الأمين، ومتعكم برداء الصحة والعافية وحقق
على يدكم ما يصبو إليه أبناء هذه الأمة من رفعة وسؤدد، وأقر عينكم بولي عهدكم الأمير الجليل
مولاي الحسن حفظه الله ورعاه، وشد عضدكم بشقيقكم السعيد، صاحب السمو الملكي الأمير
مولاي رشيد، وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمته وبركاته.

وحرر بسطات يوم الثلاثاء 04 صفر 1447 هـ
الموافق ل 29 يوليو 2025 م
الإمضاء: خديم الأعتاب الشريفة
رئيس المجلس الإقليمي لسطات

مسعود أوسار

رئيس المجلس الإقليمي
للسطات
مسعود أوسار

